المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة
روما، 12-13 سبتمبر/أيلول 2023

تحويل النظم الغذائية من أجل السكان الريفيين وعن طريقهم

الوثيقة: EB 2023/139/R.11

بند جدول الأعمال: 4

التاريخ: 22 أغسطس/آب 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو لاستعراض مضمون الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

Satu Santala
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
البريد الإلكتروني: s.santala@ifad.org

Rebecca Slocum
كبيرة المستشارين التقنيين
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
البريد الإلكتروني: r.slocum@ifad.org

تحويل النظم الغذائية من أجل السكان الريفيين وعن طريقهم

أولا- مقدمة

1- تُوّج مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 بالالتزام بالعمل من أجل تحويل النظم الغذائية في العالم لتصبح أكثر قدرة على الصمود، واستدامة، وإنصافا وصحية لصالح السكان والكوكب. وأدرك المجتمع العالمي أن مثل هذا التحول سيشكّل حافزا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويضطلع الصندوق بدور فريد في تنفيذ جدول أعمال تحويل النظم الغذائية، عن طريق وضع القدرة على الفعل والرفاه للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين في صلب هذا المجهود.

2- وعلى المستوى القطري، أكد تقييم لحافظة الصندوق أُجري في يونيو/حزيران 2023 توجيه 100 في المائة من التمويل المقدم من الصندوق نحو وضع نظم غذائية شاملة وقادرة على الصمود. ويشمل ذلك الاستثمارات في تحسين إنتاج الأغذية، والحصول على الأغذية والتغذية، وسبل العيش، والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية. وتضمن التقدم المحرز أيضا تقديم الدعم من الصندوق إلى 55 بلدا في تنظيم الحوارات الوطنية، وإلى أكثر من 60 حكومة في وضعها لمسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة 83 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها منذ انعقاد مؤتمر قمة النظم الغذائية تشير تحديدا إلى النظم الغذائية.

3- وعلى الصعيد العالمي، وفي أعقاب مؤتمر قمة النظم الغذائية، دخل الصندوق في شراكة مع مجموعة البنك الدولي للمشاركة في قيادة جدول أعمال التمويل من أجل تحويل النظم الغذائية. كما واصل الصندوق توفير قيادته لمنصة المصرف الإنمائي العام من أجل النظم الغذائية الخضراء والشاملة التي تضم 132 مصرفا إنمائيا عاما تلتزم بزيادة الاستثمارات من أجل تحقيق نظم زراعية وغذائية شاملة ومستدامة.

4- وفي يوليو/تموز 2023، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ حصائل مؤتمر قمة النظم الغذائية. وشكّل تقييم المنجزات فرصة لبناء المزيد من الزخم حول جدول أعمال شامل لتحويل النظم الغذائية.

5- والغرض من هذه الوثيقة هو إثراء مناقشة استراتيجية تتناول جدول الأعمال هذا من منظور الفئة المخصصة التي يخدمها الصندوق وهي: السكان الريفيون وصغار المنتجين. وهي توضح أيضا كيف تطور هذا المنظور منذ مؤتمر قمة النظم الغذائية وكيفية قيام التزامات وبرنامج عمل الصندوق في مرحلة ما بعد مؤتمر قمة النظم الغذائية بإدماج هذه الاعتبارات وإعلائها. وتدعو الإدارة الدول الأعضاء إلى إبداء آرائها بشأن الأولويات المستقبلية للصندوق والتوجه المستقبلي لعمله في مجال تحويل النظم الغذائية.

ثانيا- تحويل النظم الغذائية من أجل أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين

6- إن النظم الغذائية اليوم تخذلنا جميعا، لكنها تخذل بشكل خاص أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

7- وينتج صغار المزارعين ما بين 30 و34 في المائة من الإمدادات الغذائية العالمية على 24 في المائة فقط من الأراضي الزراعية في العالم.[1] ويؤدي صغار المزارعين، والعمال الريفيون ورواد الأعمال في مجال الأغذية الزراعية الذين ينتجون، ويجهزون، ويوزعون جزءا كبيرا من الأغذية في العالم دورا محوريا في سلسلة إمدادات الأغذية وفي الحد من الفقر الريفي وضمان الأمن الغذائي المحلي والوطني. غير أن الكثيرين منهم غير قادرين على كسب معيشة لائقة من الزراعة وحدها بسبب صغر مساحة أراضيهم، وانخفاض الأسعار،

[1] / تحويل النظم الغذائية لتحقيق الازدهار الريفي (ifad.org).

وتدهور الظروف البيئية، وانخفاض الإنتاجية وضعف الوصول إلى الأسواق.[2] وبالتالي، تعيش نسبة كبيرة من أشد السكان فقرا وتهميشا في العالم في المناطق الريفية، ويشمل ذلك النساء اللواتي يترأسن الأسر المعيشية، والشباب والشعوب الأصلية، الذين هم غالبا ممن لا يملكون أرضا ويعتمدون على الدخل غير الزراعي.

8- وترتبط سبل العيش الريفية بالتغذية، والقدرة على الصمود والبيئة. وقضت جائحة كوفيد-19 على جزء كبير من التقدم المحرز في القضاء التام على الجوع، حيث يؤثر نقص التغذية الآن على 9.2 في المائة من سكان العالم، مقارنة بنسبة 7.9 في المائة قبل الجائحة.[3] والفقراء الريفيون ضعفاء أيضا في وجه صدمات النظم الغذائية، بما في ذلك الصدمات المناخية والسياسية والاجتماعية والصحية. ويؤكد أحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ على الحاجة الملحة إلى التنمية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ بالتزامن مع حماية مصالح السكان الأشد ضعفا. وتساهم أساليب الإنتاج الزراعي الحالية في التدهور البيئي وتغيّر المناخ، مما يزيد من تعرض مستقبل المزارعين الريفيين للمخاطر من خلال الخسائر في المداخيل الناتجة عن انخفاض الإنتاج وارتفاع أسعار الأغذية.

9- وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن هناك فرصا ناشئة للاستفادة من الأدوار الرئيسية للسكان الريفيين في تحويل النظم الغذائية، ولتحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة. إن التوسع الحضري السريع قد أدى إلى زيادة الطلب على الأغذية. وأدى ذلك إلى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الوسطى لقطاع الأغذية الزراعية، وأوجد فرصا جديدة للعمل ولتنويع سبل العيش. وتُعتبر هذه الفرص بالغة الأهمية بشكل خاص للعدد المتزايد من الشباب الذين يعانون من محدودية الحصول على الأراضي.

10- ويضطلع الصندوق بدور رئيسي في الاستثمار في هذه الفرص بالنظر إلى ميزاته المتخصصة وخبرته كمجمع للتمويل لصالح المناطق الريفية. وبالنسبة إلى الصندوق، لا يمكن للتحويل الشامل للنظم الغذائية أن يولد سبل عيش منصفة ومتنوعة إلا إذا بقي السكان الريفيون في صميم جدول الأعمال. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستثمار وتهيئة الظروف المواتية للزراعة الأسرية المنتجة والمجدية اقتصاديا والمستدامة بيئيا، ومن خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال العاملين على إطلاق العنان للفرص الاقتصادية الشاملة عبر سلسلة القيمة الغذائية بالتزامن مع الحد من خسارة الأغذية وهدرها. وسيتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدفين الأول والثاني، على ضمان استخدام أشد المجموعات ضعفا وتهميشا، لاسيما الشباب الريفيين، لروحها الابتكارية وطاقتها ومهاراتها الرقمية وصوتها من أجل الاستفادة من الفرص ودفع عجلة الازدهار الريفي لصالح الجميع.

ثالثا- الصندوق شريك رئيسي في التحويل على المستوى القطري

11- يستثمر الصندوق مباشرة في تحويل النظم الغذائية بحافظة جارية تبلغ قيمتها ما يقرب من 8 مليارات دولار أمريكي. وبعد مؤتمر قمة النظم الغذائية في عام 2021، التزم الصندوق بتفعيل تحويل النظم الغذائية من خلال المواءمة مع خطط واستراتيجيات النظم الغذائية التي تقودها البلدان حيثما وجدت. وأكد تقييم الحافظة في يونيو/حزيران 2023 توجيه 100 في المائة من التمويل المقدم من الصندوق نحو وضع نظم غذائية شاملة وقادرة على الصمود. ويرد أدناه وصف موجز للتقدم المحرز حتى تاريخه:

12- **مواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية لتحويل النظم الغذائية**: في عام 2022، جرى تحديث المبادئ التوجيهية والنماذج الخاصة ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق. وتتضمن

[2] Woodhill, J., Kishore, A., Njuki, J. et al. Food systems and rural wellbeing: challenges and opportunities, Food Sec. 14, 1099–1121 (2022).

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023. التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023).

النماذج الجديدة تحليلا للسياق لا يتعلق فقط بالقضايا الريفية والزراعية، بل أيضا بالخطط والاستراتيجيات التي تركز على الأغذية والنظم الغذائية. وفي الإجمال، تتضمن 83 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها منذ مؤتمر قمة النظم الغذائية إشارات محددة إلى النظم الغذائية، كما تتصدى جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها في عام 2022[4] للتحديات التي تواجه النظم الغذائية على المستوى القطري. وتضمنت زيادة إدماج نهج النظم الغذائية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية أيضا التحديد المحدد للنظم الغذائية كفرصة من أجل حوار السياسات أو التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما أو التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الجدول 1

إدماج نُهج النظم الغذائية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (التجديدان الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق) قبل مؤتمر قمة النظم الغذائية وبعده

مجالات الإدماج	برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (النسبة المئوية)	
	قبل مؤتمر قمة النظم الغذائية (العدد = 32)	بعد مؤتمر قمة النظم الغذائية (العدد = 12)
برامج الفرص الاستراتيجية القطرية **التي تتضمن نهج النظم الغذائية**	**%42**	**%83**
1- برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي لها روابط مع **السياسات والاستراتيجيات الوطنية** القائمة **بشأن النظم الغذائية**	**%13**	**%83**
2- برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تدمج نهج النظم الغذائية كجزء من **غاياتها أو أهدافها الاستراتيجية**	**%16**	**%50**
3- برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تحدد نهج النظم الغذائية كفرصة من أجل:	**%28**	**%67**
حوار السياسات	**%13**	**%58**
التعاون **مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما** أو التعاون **مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية**	**%3**	**%50**
الشراكات الأخرى **والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**	**%16**	**%42**

13- **تطوير المسارات الوطنية**: قدم الصندوق الدعم المباشر إلى 55 بلدا لتنظيم حوارات وإلى 60 حكومة لتطوير مسارات وطنية لتحويل النظم الغذائية في الفترة التي سبقت مؤتمر قمة النظم الغذائية. وقام بعد ذلك بدمج الدعم المقدم لهذه المسارات في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تركز على التحويل الريفي والزراعي كعنصرين أساسيين في تحويل النظم الغذائية. وتشمل بعض الأمثلة ما يلي:

(أ) برنامج التحول الزراعي والريفي من أجل التغذية وريادة الأعمال والقدرة على الصمود: يهدف هذا البرنامج الذي يشارك البنك الدولي في تمويله إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في سلسلة إمدادات الأغذية الزراعية في بنغلاديش. وسيستخدم البرنامج أداة البرامج من أجل النتائج لدعم الاستثمارات العامة وإجراءات السياسات التي تشجع التنويع، وسلامة الأغذية، وريادة الأعمال، والقدرة على الصمود في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية.

[4] بنغلاديش، وبوروندي، وكمبوديا، وإسواتيني، وإندونيسيا، وملاوي، وباكستان، وأوزبكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة.

(ب) برنامج الزراعة التشاركية والتحول المناخي: يرتبط مشروع الزراعة التشاركية والتحول المناخي في إثيوبيا بمنصة الحكومة لتعزيز التعاون في ستة مسارات للتحول. وستُنفّذ استراتيجيات ابتكارية تدمج التكيف مع تغيّر المناخ مع التخفيف من آثاره، وسيجري تعويض أصحاب الحيازات الصغيرة لقاء استخدامهم للزراعة التجديدية.

(ج) بناء الزراعة التجارية القادرة على الصمود لأصحاب الحيازات الصغيرة: في بوتان، وضع الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي مقترحا للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي يهدف إلى تفعيل توصيات مؤتمر قمة النظم الغذائية بشأن حوارات المسارات الوطنية. وسيعالج المشروع الأولويات المتداخلة المتمثلة في تمكين المرأة وإشراك الشباب، وتحسين التغذية، والقدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ بتركيز قوي على الإدماج الاجتماعي.

رابعا- يضطلع الصندوق بدور قيادي على المستوى العالمي

14- في أعقاب مؤتمر قمة النظم الغذائية، شارك الصندوق بنشاط في شراكات وعمليات على المستوى العالمي للنهوض بتحويل النظم الغذائية، وقام بتضمين منظورات أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين. ويرد أدناه موجز للمجالات الرئيسية للعمل الذي أُجري في مرحلة ما بعد مؤتمر القمة والذي يتجاوز جهود التنفيذ الخاصة بكل بلد.

15- **تمويل تحويل النظم الغذائية**. بعد مؤتمر قمة النظم الغذائية، جرى تعيين الصندوق والبنك الدولي الجهتين المشاركتين في قيادة وضع جدول أعمال التمويل من أجل تحويل النظم الغذائية. وبوصفهما مؤسستين ماليتين دوليتين رائدتين تقدمان التمويل للنظم الغذائية، فإنهما يجمعان خبراتهما ومواردهما وقدراتهما على الوصول إلى الفئات المستهدفة لتوجيه جدول أعمال التمويل. وهذا التعيين هو أيضا إقرار بالدور القيادي الذي يضطلع به الصندوق كمجمع للتمويل من أجل الاستثمارات التحويلية في السكان الريفيين، والمناطق الريفية والزراعة في جميع أنحاء العالم.

16- ودعا مؤتمر قمة النظم الغذائية إلى هيكلية جديدة لتمويل الأغذية من أجل دعم انتقال العالم إلى نظم غذائية عالية الأداء باستثمارات جديدة تتراوح قيمتها بين 300 و400 مليار دولار أمريكي سنويا على المستوى العالمي حتى حلول عام 2030.[5] وتواجه البلدان المنخفضة الدخل التحديات الأكبر في تغطية هذه التكاليف. ويتمثل هدف الصندوق والبنك الدولي، بوصفهما الجهتين المشاركتين في القيادة، في توجيه دينامية للتأثير على تدفقات الموارد إلى النظم الغذائية من خلال الاستفادة من جهود تعبئة الموارد المحلية التي تُستكمل من خلال:

(أ) تمويل إنمائي دولي كبير في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك زيادة طموحة في قاعدة رأس المال للمؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق.

(ب) الاستثمار الخاص التحويلي من خلال التمويل المختلط.

(ج) تخصيص الموارد للنظم الغذائية في إطار ميثاق تمويل عالمي جديد.

17- وتُعَد البيانات المالية العالية الجودة مطلبا أساسيا للاستثمار الفعال وأداة مهمة من أجل لفت الانتباه السياسي إلى الفجوات المالية. ولذلك، قام الصندوق والبنك الدولي بتسريع وضع نموذج أولي لقياس التدفقات المالية إلى النظم الغذائية. وتزود أداة قياس التدفقات المالية إلى النظم الغذائية القيادات القطرية بمنهجية متسقة لتتبع اتجاهات تعبئة الموارد المحلية من أجل النظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الصندوق والبنك الدولي

[5] البنك الدولي، Food Finance Architecture: Financing A Healthy, Equitable & Sustainable Food System, Sep 2021: https://documents1.worldbank.org/curated/en/868581632341928753/pdf/Food-Finance-Architecture-Financing-a-Healthy-Equitable-and-Sustainable-Food-System-Executive-Summary.pdf.

مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس التمويل الإنمائي الدولي (المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى) للنظم الغذائية.

18- وفيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص، سيتبع الصندوق والبنك الدولي ثلاثة مسارات: (1) تعزيز التبادلات بين الأقران بشأن الأمثلة الناجحة للحوافز والأطر العامة من أجل تحفيز الاستثمار الخاص في البلدان المنخفضة الدخل، ونماذج الأعمال التجارية التي تعمل لصالح صغار المنتجين والمشغلين؛ (2) توسيع قياس التدفقات المالية إلى النظم الغذائية بهدف وضع منهجية من أجل تتبع الاستثمارات الخاصة في النظم الغذائية؛ (3) الاستجابة لدعوة منظمات القطاع الخاص من أجل وضع إطار مساءلة لصناعة الأغذية لدعم التحول نحو نظم غذائية أكثر صحية ومنصفة ومستدامة.

19- وأخيرا، في إطار المناقشات الجارية بشأن هيكلية مالية دولية جديدة، يعمل الصندوق والبنك الدولي على تعبئة المؤسسات المالية الدولية الشريكة للترويج من أجل تمويل تحويل النظم الغذائية، وتوجيه فائض حقوق السحب الخاصة من البلدان الغنية إلى البلدان الأشد حاجة من خلال المؤسسات المالية الدولية كوسيلة لتوليد سيولة إضافية للاستثمار في النظم الغذائية.

20- **ائتلاف المصارف الإنمائية العامة: تعبئة التمويل على نطاق واسع من أجل الزراعة.** بناء على نتائج قمة التمويل المشترك لعام 2020، قاد الصندوق وشركاؤه (لا سيما شبكة التمويل والاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم) تصميم منصة المصارف الإنمائية العامة للنظم الغذائية الخضراء والشاملة التي أُطلقت خلال قمة التمويل المشترك لعام 2021. وحتى الآن، يضم ائتلاف المصارف الإنمائية العامة 132 مصرفا إنمائيا عاما و5 جمعيات إقليمية لمؤسسات تمويل التنمية التزمت بشكل جماعي بزيادة الاستثمارات لتحقيق نظم زراعية وغذائية شاملة ومستدامة. وتقدم المنصة المساعدة التقنية، وإدارة المعرفة، والدعم الابتكاري وأدوات قياس المخاطر. واستضاف الائتلاف جلسات لتبادل المعرفة وفعاليات رفيعة المستوى لإبراز الصورة والتشاور مع أصحاب المصلحة. كما أُجريت دراسات بشأن دور المصارف الإنمائية العامة في الزراعة المستدامة، ووفرت هذه الدراسات معلومات عن احتياجات المصارف الإنمائية العامة والخدمات التي ترغب في أن تقدمها المنصة. وتتمثل الأولويات في المضي قدما في زيادة عدد المصارف الإنمائية العامة بين أعضاء الائتلاف وتعزيز الشبكة، بما في ذلك من خلال الأحداث الإضافية، وتطوير المنصة وتوسيعها.

21- **الائتلاف المعني بالعمل اللائق من أجل نظم غذائية منصفة.** يشارك الصندوق مع منظمة العمل الدولية ووكالة CARE International في قيادة ائتلاف العمل اللائق من أجل النظم الغذائية المنصفة للعاملين في النظم الغذائية (سابقا الائتلاف المعني بالعمل اللائق، والدخل المعيشي والأجور للعاملين في النُظم الغذائية). ويهدف التحالف إلى النهوض بسبل العيش المنصفة لصالح العاملين في النظم الغذائية من خلال الترويج لحقوق العمل وحقوق الإنسان وزيادة فرص العمل اللائق والمنتِج في قطاع الأغذية الزراعية. ويسعى الائتلاف إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية، وهي تشمل إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق العمل وحقوق الإنسان؛ وتعزيز العمل اللائق؛ وتمكين العاملين من خلال الحوار الاجتماعي؛ وضمان الحق في الحماية الاجتماعية وتأمين الدخل؛ وتحقيق مداخيل معيشية في النظم الغذائية بنسبة 100 في المائة. وأطلق الائتلاف مؤخرا موقعا شبكيا،[6] وسيواصل إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية لتقديم المشورة السياساتية والدعم التقني وتعزيز الحوارات الوطنية الشاملة. وسيجري العمل في هذا المجال وفقا للمبادئ التوجيهية الجديدة لسياسة منظمة العمل الدولية لتعزيز العمل اللائق في قطاع الأغذية الزراعية التي يدعمها الائتلاف.

22- **ربط صغار المنتجين بالوجبات المدرسية.** جرى إطلاق تحالف الوجبات المدرسية في مؤتمر قمة النظم الغذائية في عام 2021 لدعم جهود الحكومات وشركائها من أجل تحسين أو استعادة برامج الوجبات المدرسية الوطنية

[6] https://decentworkinfoodsystems.org/.

والمستدامة. وبإمكان برامج الوجبات المدرسية تحويل النظم الغذائية من خلال تعزيز أنماط غذائية أفضل وسلاسل قيمة مستدامة، وإعطاء الأولوية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن استخدامها أيضا لتشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة على استخدام ممارسات الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ. ويواصل الصندوق نشاطه في مجال العمل هذا. وعلى سبيل المثال، دعم الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة غواتيمالا وهندوراس في وضع برامج للوجبات المدرسية، بما في ذلك تقديم المساعدة في تنفيذ الممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ في المزارع التي تقوم بتوفير المنتجات وفي قانون التغذية المدرسية في غواتيمالا. ويشارك الصندوق أيضا في تحالف توسيع نطاق التغذية.

23- **استكشاف آفاق جديدة من خلال الاستشراف**. يدعم برنامج الاستشراف لتحويل النظم الغذائية إجراء تحليل استشرافي للنظم الغذائية وتأسيس جماعة عالمية للممارسين في مجال الاستشراف في النظم الغذائية. وهو يهدف إلى إرشاد ابتكار السياسات والاستثمارات الإنمائية للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة، ويخطط ليعمل لمدة ثلاث سنوات بدءا من منتصف عام 2022. وركزت السنة الأولى من العمل على دعم تحليل واستشراف النظم الغذائية على المستوى القطري، في حين ستجري الاستعانة بهذا النهج في السنوات المقبلة من أجل التركيز على المسائل المحلية والوطنية ذات الأولوية لتغيير النظم الغذائية، مبدئيا في خمسة بلدان.[7] وعُقد مؤتمر عالمي للاستشراف من أجل الأغذية في مارس/آذار 2023، وجرت فيه مناقشة أفضل الممارسات المتعلقة باستخدام الاستشراف للنهوض بالعمليات الوطنية من أجل تحويل النظم الغذائية. وتقوم مملكة هولندا بتمويل البرنامج من خلال الصندوق، وينفذه أعضاء شبكة الاستشراف من أجل الأغذية الذين يعملون مع المؤسسات الوطنية لتنفيذ العمل في البلاد.

خامسا- المسارات الرئيسية للمضي قدما انطلاقا من تقييم منجزات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2

24- يمثل تحويل النظم الغذائية فرصة استثنائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونُظّم تقييم منجزات قمة النظم الغذائية في يوليو/تموز 2023 على خلفية زيادة مقلقة في الفقر والجوع على الصعيد العالمي. وساءت مكامن ضعف النظم الغذائية التي جرى تحديدها في مؤتمر قمة النظم الغذائية في عام 2021 في السنوات اللاحقة، وتفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا. وتمثل الهدف من تقييم المنجزات في أن يكون بمثابة فرصة لحفز العمل الهادف إلى تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق نظم غذائية أكثر استدامة وشمولية وإنصافا وتغذية.

25- وتُوّج تقييم منجزات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 بدعوة إلى العمل[8] حيث أعاد الأمين العام للأمم المتحدة التأكيد على أهمية العمل والتنفيذ المتعلقَين بستة مجالات:

(1) "دمج استراتيجيات النظم الغذائية في جميع السياسات الوطنية من أجل التنمية المستدامة، وسبل عيش السكان، والتغذية والصحة، والنمو الاقتصادي، والعمل المناخي والطبيعة، ومعالجة خسائر ما بعد الحصاد، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

(2) تأسيس حوكمة للنظم الغذائية تقوم بإشراك جميع القطاعات وأصحاب المصلحة من أجل نهج على مستوى المجتمع بأسره يجمع بين الأجلين القصير والطويل.

(3) الاستثمار في البحوث والبيانات والابتكار والقدرات التكنولوجية بما في ذلك روابط أقوى بالعلم والتجربة والخبرة.

[7] الأردن، وبنغلاديش، والنيجر، وكينيا وأوغندا.

[8] UN Secretary-General Call to Action (unfoodsystemshub.org).

(4) تعميق التصميم والتنفيذ التشاركيين والمشتركين بما يشمل النساء والشباب والشعوب الأصلية على المستوى المحلي، مع تبادل المعرفة، ووضع البرامج في القطاعات، والشراكة مع أصحاب مصلحة متعددين، والإجراءات القائمة على السياق والموقع، وإنتاج أكثر قوة وتنوعا والمساءلة المتبادلة.

(5) تشجيع زيادة مشاركة الأعمال التجارية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لصياغة استدامة النظم الغذائية وإنشاء آليات للمساءلة وتعزيزها، والاعتراف بأهميتها المحورية بالنسبة إلى النظم الغذائية.

(6) ضمان الوصول إلى التمويل التيسيري القصير والطويل الأجل، والاستثمارات، ودعم الميزانية، وإعادة هيكلة الديون".

26- وعند إعطاء الأولوية للتحويل الريفي الشامل والمستدام بالتركيز على السكان الريفيين، وصغار المزارعين، والمؤسسات الريفية (لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، تدعو هذه المجالات الستة ذات الأولوية إلى مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) يجب على تحويل النظم الغذائية أن يكون متأصلا في الاستراتيجيات الريفية والزراعية ومتوائما معها، كما يجب على السياسات والاستراتيجيات الغذائية أن تساهم في بناء اقتصادات ريفية مزدهرة وشاملة. وفي هذا السياق، يجب أن تبرز التغذية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ على حد سواء بصورة أوضح في السياسات والاستراتيجيات الريفية والزراعية لضمان قدرة السكان الريفيين على الوصول إلى أنماط غذائية صحية بأسعار معقولة وأدوات ملائمة للتكيف مع تغير المناخ؛

(ب) تبرز الحاجة إلى نظم حوكمة شاملة ريفية-حضرية وريفية لمواكبة الانتقال نحو نظم غذائية ريفية-حضرية وريفية أكثر استدامة وشمولية وقدرة على الصمود؛

(ج) يجب أن يجري تشكيل نظم البحوث، والبيانات، والابتكار والتكنولوجيا وفقا لاحتياجات وأولويات السكان الريفيين والمجتمعات المحلية الريفية وأصحاب الحيازات الصغيرة. ويتعين على هذه النظم أن تعكس منظورات ومساهمات أصحاب المصلحة الريفيين إذا أرادوا قيادة عمليات التحويل الشامل الحقيقي للنظم الغذائية؛

(د) تضطلع شركات الأغذية الزراعية وشركات الأعمال الأخرى ومنظمات في القطاع الخاص بأدوار هامة تؤديها في المساهمة في الاستثمارات التحويلية في المجال الريفي التي تركز على احتياجات وأولويات صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية؛

(ه) يجب أن يُنظر إلى النساء الريفيات، والمزارعين، والشباب الريفيين والشعوب الأصلية على أنهم شركاء رئيسيون في قيادة جداول الأعمال المترابطة لنظم الأغذية والتحول الريفي وتنفيذها، بدءا من مستوى المجتمع المحلي؛

(و) هناك حاجة ملحة لزيادة التمويل لأغراض التحول الريفي، وتشكّل استثمارات النظم الغذائية جزءا رئيسيا من جدول الأعمال هذا. وهذا يتطلب موازنة أفضل بين المنظورين القصير الأجل والطويل الأجل فيما يتعلق باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، ونظما أكثر شفافية واستنارة بالبيانات لتتبع الاستثمارات المحلية والدولية في النظم الغذائية الريفية والحضرية وإدارتها، وزيادة حجم ونسبة التمويل المناخي الموجه إلى أصحاب الحيازات الصغيرة (الذين يتلقون حاليا 1.7 في المائة فقط من التمويل المناخي العالمي)، وتطبيق استخدامات تتسم بقدر أكبر من الفعالية والابتكار لتمويل التنمية من أجل تحفيز الاستثمارات الريفية الخاصة المسؤولة.

27- وفي جميع هذه المجالات، تُعتبر المشاركة في السياسات بمثابة مسار رئيسي شامل لتيسير التقدم. ومع التطلع إلى صياغة الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق، يُقترح إجراء المزيد من العمل التحليلي والمشاورات مع

الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتستنير بها توجهات العمل والأولويات المستقبلية فيما يخص هذه النقاط.

سادسا- خاتمة

28- شجع مؤتمر قمة النظم الغذائية في عام 2021 أصحاب المصلحة على اتباع نهج أكثر شمولية لمعالجة مسائل الأغذية. ووفر تقييم منجزات قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2 فرصة للحفاظ على هذا الزخم. وفي عام 2023، ستجري الاستفادة من الأحداث العالمية الأخرى مثل قمة أهداف التنمية المستدامة والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز هذا الجهد. وتُعدّ الفترة التي تسبق الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف هامة بشكل خاص لضمان إدراج النظم الغذائية في جدول أعمال المناخ، ولكن يجب أيضا تعزيز تحويل النظم الغذائية وعوامله التمكينية – أي التنسيق، والتمويل، والحوكمة والابتكار – من خلال جميع المنتديات الأخرى ذات الصلة في الأشهر المقبلة. وبالنسبة إلى الصندوق، يعني ذلك بشكل خاص تعزيز جدول أعمال تحويل النظم الغذائية الريفية، وتوسيع نطاق تمويل النظم الغذائية، وتمكين السكان الريفيين الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة. وتوفر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إطارا يمكن من خلاله معالجة هذا التحدي المحدد في السنوات القادمة، ويتيح للأعضاء توسيع نطاق التمويل المخصص لتحويل النظم الغذائية في المناطق الريفية.

سابعا- أسئلة للمناقشة

29- بالنظر إلى حقيقة أنه بدون تحويل النظم الغذائية، يصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء باتفاق باريس أمرا بعيد المنال، كيف يمكن للصندوق أن يؤثر على أفضل وجه ممكن في جدول أعمال تحويل النظم الغذائية على الصعيد العالمي لضمان التركيز الكافي على صغار المزارعين والسكان الريفيين والأعمال التجارية الريفية؟

30- وبالنظر إلى السياق العالمي والمكانة الخاصة للصندوق، ما هي التوجيهات التي ترغب الدول الأعضاء في تقديمها فيما يخص أولويات الصندوق المستقبلية لتحويل النظم الغذائية، على صعيد أنشطته الإقراضية وغير الإقراضية على حد سواء؟